

الإعمار

اليوم في سوريا، إذا كان المجتمع الدولي لا يزال متربثاً في الكلام عن انتهاء الحرب فيها وينتظر ما ستؤول إليه مفاوضات السلام، وأي مستقبل يرسم لنظام الرئيس السوري بشار الأسد، ولا سيما بعد عودة الكباش الأميركي مع إيران؟». وبصرف النظر عن الجهة اللبنانية التي تريد الإفادة من الإعمار، فلا المسؤولون اللبنانيون الغارقون في الديون قادرون على مثل هذه المهمة، ولا حتماً إيران أو روسيا وهما أيضاً منشغلان في ترتيب أوضاعهما الاقتصادية. ومن المبكر الرهان على دول أوروبية، كفرنسا وألمانيا وبريطانيا، ولا سيما في المرحلة التي تشهد فيها هذه الدول ضغوطاً مالية واقتصادية. وعودة شركات ومصالح اقتصادية إلى إيران بعد إلغاء العقوبات عليها تختلف تماماً بظروفها عن قرار بالمشاركة في إعمار سوريا، في ظل غياب الرعاية الأميركية الضامنة أولاً وأخيراً مثل هذا القرار، كما كانت الحال بعد التوصل إلى الاتفاق النووي. فمن يملك قرار الإعمار يشبه أيضاً من يملك السلاح، ومن المبكر التسرع في الكلام عن إعادة الإعمار، وتأمين الراعي الرسمي لهذه العملية، قبل أن تتضح عملية السلام في سوريا (والشرق الأوسط)، وهوية المناطق والاتجاه الذي يحكمها وتحتاج إلى عملية بناء شاملة، ومن الذي سيكون شريكاً من الجانب السوري في هذه العملية، التي خبرها لبنان وكانت فيها الدولة اللبنانية والحكومات المتعاقبة شريكة رسمية فيها... ومعها النظام السوري نفسه؟

كلفة كل صورة من صور المرشحين تراوح بين 250 و700 دولار (مروان طحطح)



اعترض شبان محسوبون على ريفي على رفع صورة للرئيس الحريري مهددين بتمزيقها، ما يعطي مؤشراً على الحماسة التي ستشهدتها الانتخابات المقبلة.

عامر محسن

تحديث العمالك

لتغطية الانفاق العام؛ وهذا بعد إصدار دولي سابق بـ17,5 مليار دولار في تشرين 2016. الحكومة السعودية، أذاً، قد استندت ما يقارب الـ50 مليار دولار في أقل من سنة، أي أكثر من ثلثي الدين العام الذي راكمه لبنان على مدى عقود. الدولة السعودية، بمعنى ما، هي ماكينة ضخمة لتوزيع الدعم الحكومي، للشعب السعودي كما للمستفيدين الخارجيين، وإن كانت الحكومة لا تنوي تخفيض الإنفاق العسكري، فإن عبء موازنة المالية السعودية سيقع حصرًا على المواطنين. كما يحالج الكثيرون، فإن المصدر الحقيقي لشرعية الحكم السعودي ودوام السلم الاجتماعي ليس في الدين أو الأيديولوجيا (وهو بالطبع ليس في كاريزما الحاكم)، بل في نظام الرعاية الذي مؤله النفط، والذي آمن لأكثر السعوديين حياةً مستقرّة وضمان الحد الأدنى. في بلاد الضرائب فيها شبه معدومة، والخدمات والطاقة رخيصة، والاستيراد سهل، فإن الأسعار والإيجارات وكلفة الاستهلاك اليومي تكون منخفضة، ولأن الطبابة والتعليم بالجان، فقد كان في وسع المواطن السعودي - في عصر الوفرة - أن يعيش حياةً مرفهة ومطمئنة نسبيًا، ولو براتب حكومي بسيط. هذه العناصر كلها مهددة في «رؤية» محمد بن سلمان، وهذه القرارات - وإن تمّ تأجيلها وتبسيطها - ستعني دخول السعوديين من الجيل الصاعد في سياق جديد، البطالة فيه شائعة والأسعار مرتفعة، ومستوى الخدمات التي تتلقاها يعتمد على قدرتك المالية.

تبرير إجراءات التقشف هذه يصبح أصعب حين لا يطال هذا التغيير حياة الأمراء والحكام، وحين يدفع الأمير أكثر من نصف مليار دولار ثمنًا ليخت في اندفاعه حماسية، حين رآه في جنوب فرنسا (بحسب «نيويورك تايمز») فأعجبه وأصرّ على شرائه على الفور، عارضاً على مالكة الروسي سعراً يفوق قيمته بكثير. على الهامش: هناك كتاب يجب أن يكتب عن أسلوب حياة آل سعود وفنون الترفيه والملاذات في قصورهم. الخطاب العربي «التقدمي» يميل، منذ بداية الطفرة النفطية، إلى استنفاد نمط حياة الأمراء النفطيين واعتباره نموذجاً للإسراف والخلاعة. ولكنهم لا ينتبهون إلى التطور المستمر في أسلوب حياة الأمراء والبطانة، فبعد أن كان الثراء، في بداية عهد النفط ووصولاً إلى الستينيات، يتلخص - مثلاً - في بناء القصور، أصبح السفر في السبعينيات والثمانينيات (إلى لندن وأميركا، وليس إلى مصر والبصرة وبيروت) هو علامة المال النفطي؛ وحين شاهدت صوراً في الوكالات الدولية لـ«قصر الاجازة» لمحمد بن سلمان، أيقنت بأن الإسراف والترف هو المجال الحقيقي الذي تميّز فيه آل سعود وبرعوا (الإمارات، من جهتها، تبني حالياً «قصراً رئاسياً» أو مجمع قصور، في أبو ظبي يكفي لإدارة دولة بحجم الامبراطورية العباسية، ويمكن بسهولة وضع كامل البيروقراطية الاماراتية ومؤسساتها فيه؛ ولكن أكثره، على الأغلب، سيكون عبارة عن غرف استقبال وطعام وضيافة).

خاتمة

في السوق العالمي اليوم، يمكنك شراء أو استيراد أي خدمة أو سلعة، ولكن التنمية لا يمكن شراؤها، والانفاق النفطي لا يؤمن غير «واجهه» تشبه التنمية، وتدوم بدوامه. حكومة الامارات، مثلاً، التي تقدّم نفسها كـ«نموذج» للتنمية والنجاح الاقتصادي، وتفتح كيس المال لكل شركة أجنبية تقترح بناء مشاريع فيها توحى بـ«الحداثة»، من المعماريين العالميين إلى ايلون ماسك، تعاقبت منذ سنوات (وسط حملة دعائية كبيرة) على انشاء مفاعلات نووية لانتاج الطاقة في أبو ظبي. الخبر الذي لن تسمعه هو أنّ أول المفاعلات، التي بناها الكوريون بكلفة ضخمة، قد اكتمل منذ أشهر ولكنه لم يشغل بعد، ولن يدخل الخدمة قبل نهاية السنة، لأن الشركة الاماراتية لم تتمكن من تحضير الكوادر البشرية لإدارة مشروع كهذا، وهو من المجالات القليلة في العالم اليوم التي لا يمكنك، ببساطة، أن توكلها إلى شركة أجنبية وأن تطلب من الكوريين إدارة المفاعل الذي بنوه. في الوقت ذاته، تنشر الوكالات العالمية خبراً عن عزم الامارات استيطان المريخ وبناء مدن فيه (هذا خبرٌ جاء، نشرته صحف بريطانية مؤخراً).

النموذج الذي يمثله الجيل الجديد من حكام الخليج ليس «حداثياً» يقطع مع سابقه، بل هو نسخة متطرفة عن آباءهم: تبعية أكبر لاميركا، تقاربٍ علني مع الصهيونية (وتجاوز التطبيع إلى التعاون والتحالف)، وثقة مطلقة بالسوق العالمي. لحسن حظنا، نحن أهل المنطقة التي تعيش في ظل مشروع الهيمنة الأميركي - السعودي، أنّ محمد بن سلمان، وليس أميراً محنكاً مدرّباً، خبيراً بواقع بلاده وبالعالم، هو أمل هذه السلالة والمكاف بتجديدها. الصدام مع المتدينين أو الليبراليين لن يهدد النظام السعودي، ولا الاحتجاجات في المنطقة الشرقية، أو حتى السياسات الخارجية وخدمة المستعمرين. أمثولات التاريخ تقول بأن شعباً مستقرّاً مرفهاً من الصعب أن يخرج في حركة احتجاجية أو يخاطر بما يملك ويبداله بالمجهول. من جهةٍ أخرى، يقول دارسو الثورات (كثيذا سكوتشبول وبارينغتون مور) إن ما يفقد النظام شرعيته هو تلاقح عوامل مثل الأزمة الاقتصادية والهزيمة الخارجية وتغييرات اجتماعية لا يقدر النظام على احتوائها وضبطها. سياسات محمد بن سلمان، من «الاصلاحات» الاقتصادية إلى حرب اليمن إلى الحرب على الناشطين في الداخل ورفض الكلام على التمثيل الشعبي، تبدو وكأنّ الأمير يحضّر مملكته - قصداً - لكل عوامل الانحدار.

حين صدر القرار السعودي بـ«السماح» للنساء بقيادة السيارات، وبدأت ردود الفعل عليه في بلادنا تتوارد، لاحظ أسعد أبو خليل الأسلوب الذي تعتمده النخب الإعلامية في لبنان، حين تحاول الترويج لسياسات معينة أو خدمة ممولّيتها، في «خلق الإجماع» وطرح «موقفٍ صحيح»، كل من يختلف معه لأي سبب هو متخلف ومجرم وبلا أخلاق، وتكراره بحرفيته على نطاق واسع وبنبرةٍ عدائية فاضلة حتى يتكرّس. الموضوع هنا كان «مباركة» الخطوة الملكية، والمساهمة في «حملة علاقات عامة على مستوى كوني» لصالح الحكم السعودي، كما وصّف محلّ غربي لوكالة «بلومبرغ» السياسات الأخيرة لمحمد بن سلمان. «الخطوة الأولى» في هذه العملية هي في أن تؤكد على فوائد القرار وأنه سعي في الطريق الصحيح وأنه يجب أن نكون ايجابيين وننظر إلى الجانب المشرق من الموضوع، ونشجع مثل هذه المبادرات التقدمية (وهمنا هنا فقط هو النساء السعوديات، طبعاً). الخطوة الثانية هي في أن تربط بين القضية وبين الشعب، فالكلام هنا ليس مديحاً لمحمد بن سلمان، بل هو فرح بانتصار الناشطات السعوديات ونضالهنّ - مع أنّي لم أتطرّق اليهنّ مرّة في حياتي من قبل - والذي كان القرار الملكي ثمرته (فلو شككت في هذه الرواية، ولم تصدّق أنّ الملك قد اتخذ القرار مجبراً تحت الضغط الشعبي، فأنت لا تحترم النساء السعوديات وتبخس قضاياهنّ). لحسن الحظ أنّ في بلادنا، أيضاً، فريفاً إعلامياً مالياً لقطر، وهو في هذه الأيام يتربص للسعوديين لدى كل منحني، وهو ما منع تحقّق «الإجماع» كما جرى مع قضايا أخرى - ولأنا لکنّا نتكلّم إلى اليوم عن نسوية الملك سلمان.

كلام مكرور

المسألة هي أن هذا الخطاب عن الملك الذي يريد أن «يحدث» السعودية - بمفرده - ويعصرنها ليس جديداً، بل استخدم في حالة كل الملوك السابقين: ألا تذكرون أنّ عبد الله كان رائد «التحديث» وبناء الجامعات والمدن الجديدة والبنى التحتية، ومن سيرفع السعودية إلى مكانة عالمية؟ أمّا الملك فهد، فقد مثل عهد «النهضة» السعودية، فيما الملك خالد هو «باني السعودية الحديثة»، وفيصل قاد نظاماً رجعيّاً وموغلاً في اليمينية على سمعة أنّه تحديتي وعروبي ويحبّ الشباب. بمعنى آخر، هذه السردية - حتى يثبت العكس - ليست شيئاً جديداً يميّز سلمان وابنه، بقدر ما هي منطوق دائري، يتكرّر مع كل عهد جديد ويشكل جزءاً من بناء صورة الملك وتشريع حكمه، بالمعنى العميق، فكرة «الطأغية التحديتي» الرؤيوي، الذي يتسلم دولة موغلة في التقليد فينقلها إلى «العصر الجديد» بمبادرته الفردية، ويبني الطرقات وسكك الحديد ويفتح البلد على الخارج، ليست نموذجاً واقعياً أو صالحاً للعالم الحديث (ونحن لم نعد في القرن التاسع عشر). السعودية هي، أصلاً، بلدٌ حديثٌ ومندمج في السوق العالمي بالكامل، المشكلة هي في نمط الحداثة القائم وليست في «الوصول» إليها. في كلامه عن «رؤيته»، يتبنّى محمد بن سلمان سرديةً شائعة تقول بأنّ السعودية عموماً، منذ اكتشاف النفط فيها، كانت تتطور بشكل لا يمكن تفريقه عن حال أي دولة أخرى في الاقليم، من البيروقراطية إلى التلفزيون والفنون وأسلوب الحياة، ولم يكن التدين الوهابي عائقاً اشكالياً أمام نشوء هذا «القطاع الحديث». ثمّ حصل «انعطاف حاسم» عام 1979، مع تمرّد جيهمان العتيبي، «تنازلت» بعده الدولة للمتطرفين وأعطت السلطات الدينية حقّ رقابة و«فيتو» على مناحي الحياة (يتجنّب بن سلمان الكلام على حادثة جيهمان ومشكلة الشرعية، فيلوم الخميني وثورة ايران، التي قامت في السنة ذاتها، معتبراً أنّها قد أدّت - بشكل ما - إلى تغيير القوانين والمؤسسات في السعودية). الحلّ، أذاً، هو في عكس هذه العملية و«تصحیح التاريخ» وتجاوز آثار تلك المرحلة، وفهم أنّ المتدينين المتطرفين هم أقلية، لا يمكن أن تهدّد الحكم أو تشنّ «ثورة دينية»، كما يتخيّل بعض المراقبين الأجانب. عندها، فقط، ستعود المملكة إلى سكة التاريخ. المشكلة هنا ليست فقط في أنّ التحديات الملحة في السعودية ليست مرتبطة بالحرية الاجتماعية وافتتاح دور السينما، بل هي أيضاً في المسافة بين الخطاب والواقع. محمد بن سلمان يتكلّم على سدّ عجز الدولة واستنهاض القطاع الخاص، كأننا في بلدٍ شيوعي تنقصه الحرية الاقتصادية وسيختبر - للمرة الأولى - سحر السوق. القطاع الخاص موجودٌ أصلاً في السعودية وفاعل، مع سوق كبيرة للأسهم وباقي المنتجات المالية، وأنت لن «تخلق» رساميل جديدة، بل ستنقل استثمارها من مكان إلى آخر (ودعوة المستثمرين الأجانب إلى البلد، مع سنوات من الركود، تُضعف القطاع الخاص المحلي ولا تقوّيه). أمّا أن تخلق قيمة وأعمالاً جديدة وشبكات إنتاج توظف الناس والرساميل، فهذا هو التحدي الحقيقي وهو (كما جرّب كل عهدٍ سعودي سابق) لا يأتي عبر شعاراتٍ تحديتية وقرارات ملكية.

تشفّ وأسراف

في الواقع، فإنّ الأمر الأساسي الذي سيتغيّر، لو طبقت «اصلاحات» بن سلمان، هو مستوى حياة السعوديين. الدولة السعودية انفتحت - لتغطية عجز الموازنة - على أسواق الدين، لتجنّب تحجيف الاحتياطات المالية. في الشهر الماضي، باعت الملكة سندات دين في السوق العالمية بقيمة 12,5 مليار دولار، بعد أن أصدرت - قبلها بأشهر - صكوكاً اسلامية بقيمة تقارب الـ10 مليارات دولار، واستندت مثلها من البنوك السعودية المحلية